مؤتمر نزع السلاح

CD/1329
CD/NTB/WP.248

30 June 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

بيان مجموعة الـ٢١ بشأن حظر التجارب النووية

إن مجموعة الـ٢١ لتشعر بخيبة أمل بالغة وتشارك مشاركة تامة فيما أعرب عنه المجتمع الدولي من قلق إزاء ما قررته مؤخرا دولة حائزة للأسلحة النووية من تعليق وقفها الاختياري تجاربها واستئناف تجاربها النووية قريبا، وكذلك إزاء التجربة النووية التي أجرتها مؤخرا دولة أخرى حائزة للأسلحة النووية. إن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الأعضاء في مجموعة الـ٢١ ليساورها بالغ القلق إزاء مثل هذه التطورات فهي تتنافى والمقررات التي اعتمدت في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما المقرر بشأن 'مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح' وتعرض للخطر مصداقية نظام معاهدة عدم الانتشار، الأمر الذي يمثل انتكاسة خطيرة للمفاوضات الجارية بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب ويقوض اختتامها بنجاح. إن مجموعة الـ٢١ لتحث على تقيد كل الدول الحائزة للأسلحة النووية بوقف اختياري للتجارب النووية خلال المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب وإلى أن يبدأ نفاذ هذه المعاهدة.

فإجراء أو اعتزام إجراء تجارب للأسلحة النووية، هذا علاوة على العدد الكبير من التجارب التي أجريت بالفعل، يثير تساؤلات خطيرة حول النوايا الحقيقية للدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بالاستمرار في تطوير الأسلحة النووية. كما أثارت قلقا عميقا التقارير الأخيرة حول مناقشات تجري فيما بين الدول الأعضاء بشأن عتبة لحظر التجارب. وتعتقد المجموعة أنه اتفاقا مع أحكام ولاية اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية ينبغي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب أن تكون أداة لمكافحة الانتشار النووي أفقيا ورأسيا على السواء وأن تساهم مساهمة فعالة في نزع السلاح النووي، وهذه أغراض يحبطها السماح بتجارب نووية منخفضة القوة أو السماح بتجارب دون عتبة معينة باستخدام أي تقنية. وتؤكد مجموعة الـ٢١ من جديد أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب ينبغي أن تتضمن التزامات بوقف كل الدول التجارب النووية وقفا كاملا في جميع البيئات وإلى الأبد، وينبغي عدم السماح بأي تجارب لأي سبب أو مبرر بما في ذلك ما يعرف باسم أمن وموثوقية الأسلحة النووية وتحسين التقنيات من أجل مواصلة تطوير الأسلحة النووية، وإنما ينبغي للحظر أن يكون شاملا. إن قضية حظر التجارب النوية قضية عالمية ينبغي التفاوض بشأن كل جوانبها تفاوضا متعدد الأطراف في مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا السياق تطلب مجموعة الـ٢١ إلى رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية اتخاذ التدابير المناسبة لتأمين عقد مفاوضات من أجل التوصل إلى تفاهم واضح بشأن نطاق المعاهدة المقبلة للحظر الشامل للتجارب.

لقد سبق لمجموعة الـ٢١ الإعراب عن قلقها في ورقات عمل سابقة من إمكانية استخدام الوسائل التقنية الوطنية لأغراض التحقق، فتؤكد المجموعة أنه ينبغي عدم استخدام الوسائل التقنية الوطنية استخداما انتقائيا على أساس حالة فحالة، كما تعيد تأكيد ضرورة أن تكون للمنظمة الأهلية والمسؤولية فيما يتعلق بتحليل كل البيانات، مستندة في حكمها بهذا الصدد إلى البيانات الواردة من نظام الرصد الدولي. وبالإضافة إلى هذا ينبغي أن يكون إجراء تفتيش موقعي في مناطق داخل وخارج ولاية أو سيطرة الدول الأعضاء مسؤولية تقتصر على المنظمة وحدها. والمجموعة ليست أيضا مقتنعة بمنطق أي تمويل "طوعي" لنظام الرصد الدولي بالنظر إلى أن تكلفة أنشطة المنظمة في مجال التحقق ستتحملها الدول الأطراف وفقا لجدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة مع تعديله لمراعاة الاختلافات في العضوية بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

بالنظر إلى ما تقدم تؤكد مجموعة الـ٢١ من جديد دعوتها السابقة إلى أعضاء مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب قريبا في عام ١٩٩٥.

- - - - -